

# المستشفيات في عين العاصفة

المهندس سليمان هارون  
نقيب المستشفيات في لبنان

لقد اظهرت الازمة التي أثارها فيروس كورونا بعض العيوب التي تكتنف عمل بعض الأنظمة الصحية في عدد من البلدان، وحتى منها المتطورة. وينبغي القول إن البعض من المستشفيات كان يتربأزمات عديدة حتى قبل انتشار الفيروس. أما في لبنان، فالقطاع الاستشفائي الخاص يخوض غمار الصمود بوجه التحديات المتشعبة منذ اعوام عدة، مستنفدا كل طاقاته وقدراته، تحت ضغوط مالية حادة، ولامبالاة غير مبررة من قبل المعنيين، افضت الى الانتقال ببعض المستشفيات الى ضفة القرار الجدي والنهائي بالاقفال.

واجه القطاع طيلة فترة الحرب في لبنان كل الولايات، مستقبلا، مداويا ومعالجا كل اللبنانيين، بطيبة خاطر، وبدون اي مئة، محافظا على رسالة المؤسسين الاقدمين التي رفعت مستواه الى "لبنان مستشفى الشرق".

أما اليوم، فالعقبات تتراكم شيئا فشيئا؛ إذ الى جانب الحجز الصارم على مستحقات القطاع منذ سنوات، والذي حرمه التدفق النقدي اللازم لتسيير خدماته، ودفع مشترياته من ادوية ولوازم طبية، فضلا عن تسديد اجور العاملين فيه، جاءت أزمة الدولار، وبالتالي، ظهر فيروس كورونا ليزيد الطين البلة.

فارتفاع كلفة الاستشفاء تحمّلها إدارات المستشفيات وحدها، جراء ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، خصوصا أن الجهات الضامنة الرسمية تضع فواتيرها بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف الدولار بـ ١٥٠٠ ليرة، في حين ارتفع اليوم إلى ٤ آلاف ليرة وأحيانا أكثر. واللافت، عدم التقيّد كاملاً بتعميم مصرف لبنان حول تغطية ٨٥٪ من كلفة الاستيراد وفق سعر صرف الـ ١٥١٥ ليرة على أن تبقى نسبة ١٥ في المئة وفق سعر صرف السوق، حتى يصبح الفارق وفق سعر المستلزم الطبي المستورد في حدود ٢٥٪ إضافية.

ويقابل الارتفاع الدراماتيكي للأسعار التي تضاعفت ٤ مرات أقله، تعنتت بعض المستوردين بأن تكون الفاتورة بالدولار، ووفق سعر صرف السوق، فيما ان التعريفات الاستشفائية لا تزال على حالها بدون أي زيادة.

هذا ما ينطبق أيضاً على مختلف السلع الاستهلاكية، من مواد الاكل والتنظيف والتعقيم والصيانة وقطع الغيار وسواها، ان جهة الارتفاع في اسعارها او كيفية تسديد ثمنها.

ونتيجة هذا الامر، فقد زادت الكلفة التشغيلية للمستشفيات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ عما كانت عليه قبل الازمة الحالية مما ادى الى خلل كبير في توازنها المالي. كما انخفضت نسبة الاشغال في المستشفيات جراء أزمة كورونا بنسبة ٥٠٪ الامر الذي ادى الى تدني الإيرادات الى النصف.

ان المستشفيات لم تعد قادرة على الاستمرار في تكبّد الخسائر الكبيرة الناتجة عن التفاوت الكبير بين كلفتها التشغيلية والتعريفات المعمول بها حالياً.

وتكفي الإشارة الى بعض الأرقام لتبيان الاجحاف اللاحق بحق المستشفيات جراء فارق سعر صرف الدولار: فاجرة الغرفة في مستشفى جامعي أصبحت بقيمة ٢٠ دولاراً فقط، وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية. وهي تشمل المنامة والطعام وبعض فحوصات المختبر والأدوية... كذلك في ما خصّ الولادة الطبيعية أصبحت كلفتها ٧٠ دولاراً فقط... كما أن عملية الزائدة الدودية تبلغ اليوم ٢٢٥ دولاراً، وعملية تجميل شرايين القلب ١٦٥ دولاراً... في ضوء تلك الأرقام كيف يمكن للمستشفيات الاستمرار؟ ان التعريفات الاستشفائية المعمول بها حالياً اعتمدت وفق دراسة اجرتها وزارة الصحة مع البنك الدولي منذ ٢٠ عاماً، ولقد طالبنا على مدى سنوات بتعديلها، لأنها لم تعد تنسجم مع التكلفة الحقيقية. في كل العواصف، تقف المستشفيات مع كل العاملين فيها على كافة المستويات في مقدمة خط الدفاع الأول للمواجهة، متجاوزة كل العراقيل، ملتزمة بالمسؤوليات التي اختارتها وتولتها منذ انشائها، تتلقف الاتهامات الباطلة التي يشنها عليها بعض الاعلام اللاهث وراء الفضائح المفبركة على حساب الحقيقة المطلوبة لتنوير الرأي العام.

والنقابة ما زالت بانتظار اللجنة الموعودة التي وعد بتشكيلها رئيس الحكومة المؤلفة من نقابة المستشفيات والمستوردين والجهات الضامنة، لحل تلك المشكلة. كما انها بانتظار الافراج عن الدفعات التي أقرها مجلس النواب بعد موافقة الحكومة، بمسعى رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان، وبتوصية من رئيس الجمهورية، وبدعم من كل من وزيرى الصحة والمال، والتي من المفترض ان تغطي العجز في الطبابة العسكرية وقوى الامن الداخلي ووزارة الصحة. اننا نعتبر ان وزارة الصحة هي الملاذ الذي نلجأ اليه لحل المعضلات التي يعاني منها القطاع على مختلف الاصعدة، ووزير الصحة العامة هو "أم الصبي" الحريص على استمرارية المستشفيات، وهي ركن اساسي في النظام الصحي الذي لا يقل شأننا عن غيره في البلدان المتطورة.

من هنا، فان اطلاق جرس الانذار قد بدأ لضرورة تأمين السيولة اللازمة بأقرب فرصة، بعدما اجتازت المراحل الادارية، والا فان وزارة الصحة مدعوة إلى أن تتسلم المستشفيات الخاصة وإدارتها، خصوصاً أننا في حالة طوارئ صحّيّة وماليّة واجتماعية، لم يعد من قدرة للمستشفيات على تحمّل هذه المسؤولية الكبيرة والدقيقة، لا سيما في هذه المرحلة المصيرية .

ويبقى القول: أسفنا على زمن يواكب فيه الاحتفال بمئوية "دولة لبنان الكبير" اختفاء صروح استشفائية عريقة بنيت على ايدي رواد في القطاع الصحي، وارساليات دينية طبعت بصماتها الانسانية، التعليمية الطبية والثقافية، منذ اكثر من ١٠٠ سنة في كثير من المؤسسات المميزة، مطلقه نخبة من الخريجين الذين تعلموا، ومارسوا الطب وبرعوا فيه في لبنان وفي العالم.

